العدد السادس والعشرون - الجزء الثاني - مارس - 2026 - السنة الخامسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

تتألف هيئة تحرير المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من نخبة من العلماء والخبراء المتميزين من مختلف المؤسسات الأكاديمية الدولية. وتتولى الهيئة مسؤولية الحفاظ على جودة البحوث المنشورة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتطوير المجلة.

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب-المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X

سكرتارية التحرير

1. أ.م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر- المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)

4. المهندس اسماعيل المساق ، كلية علومالتقنية ،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربية.

(التصميم)

5. أ.محمد تايه محمد ـ بك إدارة أعمال ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة. (التنضيد) .
https://orcid.org/0009-0003-6945-2806

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr Hanik Mahliatussikah - State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr. Shamnad N - University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL - KDG College - Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI - Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.
5. Dr.Nada Al-Abidi - Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning - Swedenز

6. .أ.د. أبكر عبد البنات آدم . مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم . جمهورية السودان https://orcid.org/0009-0009-8298-4464.
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 اكتوبر – مصر https://orcid.org/0000-0001-7436-2774 .
8. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - مصر https/://orcid.org0009-0005-3260-820X .
9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية . كلية التربية للبنات . جامعة البصرة، جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0001-7463-9876 .
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة الإنجليزية . جامعة ديالى . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
11. 1.أ. د نور الدين زين العابدين متولي أحمد - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية - لبنان https://orcid.org/0009-0006-7020-7244 .

12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي . كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم الجغرافية . جامعة تكريت . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-6669-4706 .

13. أ.د. نورة محمد مستغفر . أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0001-4682-2005 .

14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة . كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق). https://orcid.org/0009-0004-3687-1788).

15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي - كلية الطوسي الجامعة – النجف الاشرف – العراق . https://orcid.org/0009-0001-9668-9329

16. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق. 0000-0003-6193-4092

17. أ. د. سميرة شمعاوي –استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط – المغرب . https://orcid.org/0009-0008-2452-6011

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل . جمهورية العراق.(https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)

19. .أ. د.محمد ازهري - جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.

20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية . جامعة السليمانية . جمهورية العراق https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211 .

21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق. 0009-0002-0076-0491/https://orcid.org

22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 0009-0008-2826-7088

23. أ. د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس – جامعة - سيدي محمد بن عبد الله - فاس – المملكة المغربية https://orcid.org/0000-0002-6947-5712 .

24. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0000-3272-5899 .

25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الاديمي -جامعة تعز - مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب - ديوان عام محافظة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0005-2702-0495 .

26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطين https://orcid.org/0000-0001-8152-9261 .

27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-7185-1059.

28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق) . https://orcid.org/0009-0006-6673-5714)

29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب - سوريا https://orcid.org/0009-0006-5511-3266.

30. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية Orcid id: 0009-0000-1125-8689.

31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0006-7335-3570 .

32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق. 0009-0006-0681-1033

33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي - استاذ طرائق تدريس التأريخ - وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة - جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar.

34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراط - المغرب.
0009-0005-8175-7113

35. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق https://orcid.org /0000-0001-8777-978x .

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر .
https://orcid.org/0009-0008-8680-0194
2. .أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- أمريكا https://orcid.org/0009-0004-2576-8136 .
3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس - مصر.
4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة الأزمات – المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0000-4666-3086 .
5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية(https://orcid.org/0009-0004-3687-1788) .
7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.
8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق - المحمدية(المغرب)
0000-0002-9569-3369
9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهرين – جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0006-9104-6347 .
10. أ.م.د.ايمان محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة القاهرة – مصر. X575-6465-0001-0000
11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي – العراق https://orcid.org/0000-0002-4382-0872 .

12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تحصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التأريخ – العراق https://orcid.org/0000-0001-5708-2527 .

13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية https://orcid.org/0009-0008-5146-475X .

14. أ.د.علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة

حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة - العراق.

ORCID : https://orcid.org/0000-0002-8598-5149

15. أ.د. مازن خلف ناصر.كلية القانون.جامعة المستنصرية . جمهورية العراق .

https://orcid.org/0000-0003-3754-4266

16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية(ORCID.org/0000-0002-8533-6552) .

17. م.د. محمد مولود امنكور.كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية.الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب https://orcid.org/0009-0000-8373-5528 .

18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين - أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية - جامعة جرش / الأردن https://orcid.org/0009-0007-7197-1954

19. أ.د. جاسم حسن سالم العطي - طبيب عام - البصرة – العراق. 0009-0001-2819-1975

مقال العدد

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 26 الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثوا المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون وكذلك باحثون من مختلف دول العالم.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

13/04/2026 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات

المعرفة في زمن الآلة: حدود الإنسان وفرص الابتكار الاجتماعي دراسة تحليلية من منظور سوسيولوجي
ا. د .حمدان رمضان محمد.....11

الاعلاماتية واستدعاء الجسد من ميتافيزيقا القداسة إلى السايبورغ في فنون عصر بعد ما بعد الحداثة
أ.د.ندى عايد يوسف.....28

الهضبة الوظيفية و تأثيرها على الاداء الوظيفي - بحث تطبيقي في دائرة بلديات بغداد وزارة التعمير والاسكان والبلديات
أ.م د. سعد مهدي حسين / م.م فاطمة فراس كريم.....47

العنف وتأثيره على السلم المجتمعي
د. أميرة إسماعيل محمد العبيدي.....66

أثر التسويق الرقمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي التوليدي في ولاء السائح: الانغماس الرقمي متغيراً وسيطاً: دراسة ميدانية في شركات سياحة البصرة
م.د حسن عبود ابراهيم معروف / م.م حسين هلال ثجيل الخفاجي.....97

تأثير الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية المؤسسية في شركات الغاز العراقية: الدور الوسيط للذكاء الاصطناعي التحليلي
م.د حسن عبود ابراهيم معروف / م.م كرار غازي زيدان عكباوي.....136

أثر متابعة الفيديوهات القصيرة عبر المنصات الرقمية على الصحة النفسية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية
د. فريد عبد الفتاح أبوضهير/ حلا خطاطبة / يمنى صلاحات/. دعاء سيف الدين أبو الرب.....177

النظام القانوني للتعاقد الإلكتروني
الباحثة / إيمان معطاوي.....207

دور التكنولوجيا الذكية في الأنظمة القانونية
الباحثة / حورية بوتل.....220

A Comparative Study of Pragmatic and Polytechnical Curriculum Philosophies
Prof. Dr Raghad Zaki Ghayadh.....241

العنف وتأثيره على السلم المجتمعي

د. أميرة إسماعيل محمد العبيدي

أستاذ مساعد/ مركز بناء السلام والتعايش السلمي / جامعة الموصل

amira.alubidi@yahoo.com

009647701724640

الملخص:

هذه الورقة البحثية تسلط الضوء على العنف وتأثيره على السلم المجتمعي، الذي من أخطر الظواهر السلبية التي تبرز آثارها على بنية المجتمع والتي تهدد الاستقرار، ويتخذ أشكالاً متعددة منها الجسدي، النفسي، اللفظي والاقتصادي ويمارس غالباً داخل إطار المجتمع، مما يجعل اكتشافه والتعامل معه أكثر تعقيداً حيث يؤدي إلى تفكك الأسر، وزيادة نسب الطلاق وظهور مشاكل نفسية وسلوكية لدى الأطفال، قد تترجم لاحقاً إلى انحرافات اجتماعية أو سلوك عدواني.

كما يساهم العنف الأسري في تقويض الأمن المجتمعي، من خلال نشر ثقافة العنف والتطبيع مع السلوك العدواني، مما يهدد التماسك الاجتماعي ويزيد من الأعباء على المؤسسات الأمنية والصحية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العنف – السلم –المجتمع – الاثار

Violence and Its Impact on Social Peace

Dr Amira Ismail Mohammed Al-Obaidi

Assistant Professor / Centre for Peacebuilding and Peaceful Coexistence / University of Mosul

Abstract

This research paper sheds light on violence and its impact on societal peace. It is considered one of the most dangerous negative phenomena that highlights its effects on the structure of society and threatens stability. It takes multiple forms, including physical, psychological, verbal, and economic. It is often practised within society, which makes detecting and dealing with it more complex, as it leads to the disintegration of families, an increase in divorce rates, and the emergence of psychological and behavioural problems in children. It may later translate into social deviations or aggressive behaviour. Domestic violence also contributes to undermining societal security by spreading a culture of violence and normalising aggressive behaviour, which threatens social cohesion and increases the burden on security, health, and social institutions.

Keywords: Violence - peace - the society - effects

المقدمة :

يُعدّ العنف مشكلة اجتماعية خطيرة ذات تأثير مباشر وعميق على المجتمع. فهو ظاهرة مدمرة، تُشكّل تهديدًا خطيرًا لأمن جميع المجتمعات دون استثناء. وفي غياب الحوار البنّاء بين الأفراد، غالبًا ما يحلّ مبدأ القوة محلّه، ما يؤدي إلى أن يصبح العنف السلوك السائد، بل والمبرّر أحيانًا، في العلاقات بين الأفراد. لذا، من الضروري بذل جهد متضافر لمعالجة الأسباب المباشرة الكامنة وراء العنف، ومواجهته باستراتيجيات تحافظ على تماسك النسيج الاجتماعي.

ويشكل العنف خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع ككل، فهو من جهة يصيب الخلية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السوية بين أفراد الأسرة الواحدة، ومن ثم التأثير على المجتمع ككل، مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله لظاهرة العنف وتأثيره على السلم المجتمعي، بوصفها ظاهرة اجتماعية عانت منها الكثير من المجتمعات، فضلا عن كونها نتاجاً لما اعترى وظيفة التنشئة الاجتماعية من قصور.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العنف وتأثيره على السلم المجتمعي، انطلاقا من الأهمية القصوى في بيان مفهوم العنف المجتمعي وتبيان حدوده والكشف عن آثاره وتداعياته على السلم المجتمعي، واستعراض سبل للوقاية منه.

مشكلة الدراسة وتحديدها:

تتبلور مشكلة الدراسة بمعالجة ظاهرة العنف وتأثيره على السلم المجتمعي، وذلك من خلال الوقوف على مسبباتها وتتبع آثارها، والكشف عن طرق الوقاية منها وبناءً على ذلك، فإن التصدي لهذه المشكلة ومعالجتها يُعد في طليعة أولويات الاهتمام لأي مجتمع. ونظراً لخطورة المشكلة على أمن المجتمعات لاسيما في مجتمعنا العربي.

تتحدد مشكلة البحث في التحليل العميق لهذه الظاهرة بشتى جوانبها وابراز علاقتها بالبعد الأمني للمجتمع، مع استشراف الرؤى الممكنة من منظور الخدمة الاجتماعية سعياً نحو تحقيق الأمن المجتمعي المنشود

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد العنف وتأثيره على السلم المجتمعي، باعتباره من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية، حيث يمثل هذا المنهج الأداة العلمية والطريقة المثلى لوصف العنف وتحليل أبعاده وتداعياته على السلم المجتمعي.

هيكلية البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مباحث حيث تكفّل المبحث الأول بتوضيح مفهوم العنف المجتمعي لغةً واصطلاحاً، بينما تطرق المبحث الثاني إلى أشكال العنف ومسبباته، في حين خُصص المبحث الثالث والأخير لبيان تأثير العنف على السلم المجتمعي وقد تُوّجت البحث بخاتمة واستنتاجات لخّصت الموضوع بالكامل تلتها قائمة بهوامش ومصادر الدراسة.

المبحث الاول: مفهوم العنف المجتمعي لغة واصطلاحا

العنف ليس ظاهرة حديثة، بل إن جذوره ضاربة في أعماق التاريخ، تعود إلى فجر البشرية على الأرض. وتُعدّ قصة قابيل وهابيل في الكتاب المقدس مثالاً مؤثراً، إذ تُمثّل أول جريمة قتل مُسجّلة في التاريخ البشري. يُعرَّف العنف أساساً بأنه استخدام القوة

البدنية عمداً ضد الذات أو ضد شخص آخر. وقد يتجلى أيضاً في صورة إكراه، بإجبار شخص ما على التصرّف من خلال إلحاق الألم أو الضرر به. وإلى جانب العدوان بين الأفراد، غالباً ما يشمل مصطلح "العنف" تدمير الأشياء الجامدة، كالممتلكات. وعلى الصعيد العالمي، يُستخدم العنف كأداة فعّالة للتأثير على الآخرين. وتسعى الأطر القانونية والأعراف الثقافية على حد سواء إلى التصدي لانتشاره الواسع، وكبحه ومنع تفاقمه. وتتنوّع مظاهر العنف وتنتشر في كل مكان، بدءاً من المشاجرات الجسدية البسيطة بين شخصين، والتي قد تُؤدي إلى إصابات، وصولاً إلى النزاعات واسعة النطاق والإبادات الجماعية التي تحصد ملايين الأرواح.

والعنف هو استخدام القوة أو التهديد بالقوة لتسبب إيذاءً أو ضررًا للآخرين، سواء كان في الجسم، أو العقل أو العواطف أو الثروة، ويُعتبر العنف سلوكًا غير مشروع وغير مقبول اجتماعيًا، حيث ينطوي على عدم احترام حقوق الآخرين ويزعزع السلم الاجتماعي والسلم النفسي للمجتمع . يتفق الباحثون والخبراء على أن العنف، كمفهوم نظري وتطبيق عملي، يُمثل في جوهره تعبيرًا عن فشل ذريع، وضعف متأصل، وخوف دفين من "الآخر". غالبًا ما يُنظر إليه على أنه الطريق الأسهل، والوسيلة الأسرع والأكثر ملاءمة لتحقيق النتائج المرجوة، على الرغم من سلبيته الواضحة وتفاوت درجات الضرر الذي يُلحقه. ونتيجة لذلك، لطالما مثّل هذا الميل النفسي الخطير أداةً رئيسيةً للأنظمة الحاكمة، والقادة الاستبداديين، والفصائل السياسية لضمان مصالحها. وبينما قد تبدو النتائج المرجوة – ولعل أبرزها الاستحواذ على السلطة وتوطيدها – وكأنها تتحقق بسرعة، فإن التكلفة النهائية التي لا جدال فيها يتحملها عامة الناس. فعندما تتحول الشوارع والأسواق والأماكن العامة إلى ساحات للقتل والخطف والابتزاز والعنف الجنسي، يكون المواطنون العاديون هم من يدفعون الثمن الأكبر لمثل هذه المكائد الخبيثة.

كما ان لمفهوم العنف تعريفات متعددة تختلف باختلاف التوجهات البحثية للباحثين أنفسهم في مجالات البحوث العلمية المختلفة التي تتناول الظاهرة بالدراسة ومن هنا يصعب التوصل الى تعريف شامل واف للعنف، وقد تعددت تعريفات العنف نتيجة لتعدد اشكال العنف، وتشير كلمة عنف في اللغة العربية الى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع، وبالتالي العنف قد يكون سلوكا فعليا او قوليا (حسن،2009،ص16).

ويقصد بالعنف من الناحية اللغوية عنف به وعليه يعنف عنفا وعناقة لم يرفق به فهو عنيف وعنف فلانا: لامه وشده وعتب عليه وعنفه: عنف عليه واعتنف الامر : اخذه بعنف (شاكر،2018،ص7) . كما يعرف العنف على انه مجموعة من السلوكيات التي تهدف الى الحاق الاذى بالنفس وبالأخر، ويأتي بشكلين اما بدني مثل: الضرب والتشاجر واتلاف الاشياء، او لفظي مثل: التهديد والفتنة والنكتة اللاذعة، وهو في الاخير يؤدي بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الحاق الأذى بالأخر او بالنفس، كما انه يدل على كل سلوك فردي او اجتماعي يتسم باستخدام القوة المادية او المعنوية بشكل غير مشروع، ويؤدي الى الحاق الاذى الجسدي أو النفسي أو الاجتماعي بالأخرين أو التهديد بالحاق هذا الأذى(عبدي،20023،ص38).

اما العنف اصطلاحا فهو استخدام القوة او التهديد لا لحاق الاذى بالأخرين جسديا او نفسيا او معنويا، وينشأ نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية، كما انه استجابة سلوكية تهدف الى الحاق الضرر بالذات أو الاخرين نتيجة دوافع داخلية أو ضغوط خارجية، ويعرف ايضا بانه استخدام وسائل ضغط مختلفة لتسوية النزاعات، بقطع النظر عن مدى شرعيتها او لإرغام الاخر على الخضوع لإرادة الغير او التخلي عن قناعاته الشخصية، وهو الاستخدام غير القانوني او غير الشرعي لوسائل الاكراه المادية من اجل اغراض شخصية او جماعية(علوان،2011،ص91)

والعنف ضد الرفق، والرفق هو حسن الانقياد لما يؤدي إلى الجميل، أو التوسط والتلطف في الأمر والعنف هو معالجة الأمور بالشدة والغلظة، فيكون العنف بمعنى الغلو والشدة والغلظة في معاملة الآخرين، وقد عرّف بعض القانونيين العنف بقوله: هو الاستخدام الفعلي للقوة، أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات، كما أنه يدل من الناحية الاجتماعية فهو استعمال غير مشروع لوسائل القسر المادي بغية تحقيق غايات شخصية أو اجتماعية(البيومي،2016،ص181)

المبحث الثاني: اشكال العنف واسبابه

يقسم العنف إلى أنواع متعددة حسب المعايير التي يستخدمها المفكرون والباحثون في تقسيمه، إذ تتعدد أشكال العنف بتعدد السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إذ لا يقتصر على صورة واحدة أو نمط محدد، بل يظهر في صور مختلفة لها علاقة بالفرد والمجتمع على حد سواء، وعليه يمكن التوصل أن للعنف أشكالاً عدة أبرزها:

1- **العنف الجسدي**: هو الاستخدام المتعمد للقوة الفيزيائية او المعنوية لإحداث ضرر جسدي على شخص اخر، وهو استخدام القوة البدنية لإلحاق الاذى بالأخرين مثل الضرب والتعذيب والقتل والايذاء باستخدام ادوات او أسلحة(الاسدي،2006،ص34).

2- **العنف النفسي**: يشمل هذا الشكل الخبيث من الإساءة أي نمط سلوكي مستمر يهدف إلى إلحاق ضرر نفسي، وتقويض كرامة الضحية أو حقوقها الأخلاقية والقانونية الأساسية بشكل منهجي. وهو يعتدي بشكل مباشر على الصحة النفسية للفرد وشعوره بقيمته الذاتية من خلال أساليب مثل الترهيب والإساءة اللفظية والابتزاز والتهديدات الصريحة. يمكن أن يتجلى الضرر النفسي العميق الناجم عن العنف النفسي بطرق مدمرة مختلفة. تشمل الأمثلة في السياقات الأسرية غالبًا إهمال الزوج المتعمد لزوجته، والحرمان المنهجي من حريتها، والضغط النفسي المستمر، والعزلة الاجتماعية، والخيانة الزوجية، والحرمان من العلاقة الحميمة، والعدوان اللفظي المتواصل. يمكن أن تتراوح هذه الإساءة اللفظية من اللغة المؤذية أو المسيئة والتنمر المستمر إلى استخدام ألقاب مهينة، وكلها تساهم في خلق بيئة مدمرة تقوض الصحة النفسية والعاطفية للضحية(عايز ويونس،ص458)

3- **العنف الاجتماعي**: يتجلى هذا النوع المتفشي من العنف على نطاق واسع داخل البنى المجتمعية، ويشمل ظواهر مثل الصراعات بين الجماعات، والتمييز الاجتماعي الممنهج، والإقصاء والتهميش المتعمد لفئات سكانية محددة. ومن أهم فروعه

العنف القائم على النوع الاجتماعي، المتجذر أساسًا في اختلال موازين القوى بين الجنسين، والذي يستمر بسببه. وتُعد النساء، على وجه الخصوص، أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل غير متناسب، نظرًا للأعراف الاجتماعية الراسخة، والمعتقدات الثقافية، والبنى الأبوية التي تُبقيهن باستمرار في موقع ثانوي أو تابع داخل المجتمع. ويخلق هذا التفاوت الهيكلي بيئة لا يتم فيها التسامح مع مختلف أشكال العنف ضد المرأة فحسب، بل يتم تطبيعها في كثير من الأحيان، بدءًا من الإيذاء الجسدي والنفسي وصولًا إلى الحرمان الاقتصادي وتقييد الوصول إلى الموارد والفرص(سعد الله،2021،ص8)

4- **العنف الاسري** : يُعدّ هذا النوع من العنف شائعًا داخل نطاق الأسرة، ويتجلى بأشكال مدمرة متعددة، تشمل إساءة معاملة الزوجة، وإساءة معاملة الأطفال، وإساءة معاملة كبار السن. ويشير تحديدًا إلى أعمال العدوان الجسدي أو النفسي التي يرتكبها أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر، كما هو الحال بين الوالدين، أو من الوالدين تجاه أبنائهم. ويتسم نطاق العنف الأسري بالاتساع، إذ يشمل الاعتداءات الجسدية (كالضرب والحرق)، والإساءة اللفظية (كالإهانة والإذلال)، والتلاعب العاطفي (كالطرد والإكراه على القيام بأفعال غير مرغوب فيها)، وغيرها من أشكال السيطرة. ومن أبرز سمات العنف الأسري طبيعته السرية؛ فكثيرًا ما تُخفى الحوادث ويُمنع وصولها إلى السلطات القانونية أو جهات إنفاذ القانون. ويعود هذا التكتم في معظمه إلى الوصمة الاجتماعية والخوف الشديد من أن يؤدي الكشف العلني إلى الإضرار بسمعة الأسرة ضررًا لا يُمكن إصلاحه، والتأثير سلبًا على مستقبل أفرادها في المجتمع، مما يُديم حلقة مفرغة من الإساءة(العيساوي/2014،ص7)

5- **العنف السياسي**: ويمارس هذا العنف لتحقيق اهداف سياسية، مثل القمع والاغتيالات والحروب والارهاب والنزاعات المسلحة، ولقد استخدم الباحثون معيار هدف إقدام الافراد والجماعات على ارتكاب جريمتهم لتمييز العنف السياسي والعنف الاجتماعي، فإذا كان العنف موجها إلى النظام وموارد الدولة فذلك عنفا سياسيا يعتبر تمييزا لهذا النوع من العنف عن العنف الذى يحدث بين الافراد في المجتمع، نتيجة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية(الأحمد، 2021،ص156).

6- **العنف الاقتصادي**: وهو العنف الذي يتجلى في الحرمان من العمل او الدخل والسيطرة على المال والاستغلال الاقتصادي، فهو السيطرة على الموارد الاقتصادية الخاصة بشخص آخر من خلال فرض القيود واستغلالها أو تخريبها مثل المال و حرمان الطعام ووسيلة النقل والمسكن(حجازي، 2021،ص421).

7- **العنف الثقافي** : ينبع هذا الشكل الخبيث من العنف من أيديولوجيات متطرفة راسخة، وتعصب ديني أو طائفي شديد، وعادات وتقاليد ضارة. وهو يمثل نمطًا فكريًا سائدًا يُضفي الشرعية على العنف الجسدي المباشر والعنف البنيوي الأكثر دهاءً. فعلى سبيل المثال، تُعدّ الداروينية الاجتماعية مثالًا تاريخيًا بارزًا على ثقافة التفكير العنيف، إذ تفترض أن الحروب والصراعات العنيفة، في ظل مبدأ "البقاء للأصلح"، هي آليات طبيعية للقضاء على "الضعفاء". ويُعتبر التعليم الشامل، الذي يُعزز التفكير النقدي والتعاطف، الترياق الأقوى لهذه العقلية المدمرة. ولعلّ العنف الثقافي هو أخطر أشكال العنف نظرًا لطبيعته الخفية؛ فهو غالبًا ما

يعمل متخفيًا وراء عادات وتقاليد ومذاهب دينية مُبجّلة. ومن خلال التأثير الخفي على التصـــورات والقيم، يُبرر هذا العنف العنف المباشر أو البنيوي ويُطبعه، جاعلًا إياه مقبولًا أو حتى فضيلة في الوعي الجمعي للمجتمع.

ومن خلال ماتم طرحه عن العنف وانواعه توجب التطرق الى اهم الاســباب المؤدية لظاهرة العنف خاصــة بعد انتشــار العنف وتفاقمه في المجتمعات، اذ ان للعنف اسباب عدة يمكن اجمالها على النحو الاتي:

1- **اسباب نفسية:** مثل الاحباط والاضطرابات النفسية والغضب والتعرض للعنف في الطفولة
2- **اسباب اجتماعية:** مثل التفكك الاسري وضعف التنشئة الاجتماعية وغياب القيم الاخلاقية وانتشار المخدرات.
3- **اســباب اقتصــادية:** تعتبر الظروف الاقتصــادية من اهم الاســباب المؤدية للعنف المجتمعي مثل الفقر والبطالة والتطرف الفكري وسوء فهم الدين وهيمنة ثقافة العنف في الاعلام، فالفقر والشعور بالحرمان يدفع الأفراد إلى البحث عن وسائل غير قانونية لتحقيق أهدافهم.
4- **اسباب سياسية:** ويشمل الظلم وغياب العدالة وضعف سيادة القانون والنزاعات المسلحة.
5- **التعليم:** نقص التعليم والوعي المجتمعي قد يساهم في انتشار العنف، فغياب الفهم حول الحقوق والواجبات يجعل الأفراد أكثر عرضة للتصرفات العدوانية.

المبحث الثالث: تأثير العنف على السلم المجتمعي

ان للعنف تأثير مباشــر على الســلم المجتمعي اذ يظهر في مجالات عدة، على اعتبار ان السـلم المجتمعي من اهم الركائز التي تقوم عليها المجتمعات المستقرة، اذ يضمن التعايش السلمي بين الافراد والجماعات، ويعزز الامن والاستقرار والتنمية، غير ان ظاهرة العنف باتت من اخطر التحديات التي تهدد الســلم المجتمعي في مختلف المجتمعات، لما تخلفه من اثار نفســية واجتماعية واقتصــادية وامنية عميقة، ويعتبر العنف المجتمعي ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل متعددة، ويمكن ان تظهر في اشــكال مختلفة، كالجرائم، والعنف الأسري، والمشاجرات الجماعية، والتطرف.

اذ ان للعنف المجتمعي اســباب عدة أبرزها الفقر والشــعور بالحرمان يدفع الافراد الى البحث عن وســائل غير قانونية لتحقيق اهدافهم، وان نقص التعليم والوعي المجتمعي قد يساهم في انتشار العنف، فغياب الفهم حول الحقوق والواجبات يجعل الافراد أكثر عرضة للتصرفات العدوانية، كما ان بعض الثقافات قد تعزز من فكرة استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات، وهذه العقلية قد تنتقل عبر الأجيال، وتصبح جزءا من النسيج الاجتماعي.

وتعد قضية السلم المجتمعي احدى اهم المعوقات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع، فالسلم المجتمعي لايعد خياراً يسيراً كما هو الحال مع اثارة النزاع والحرب، لأنه يحتاج الى مجموعة من المعطيات ترتبط بأحداث تغييرات قوية وعميقة في سلوك اطراف النزاع وبناهم الاجتماعية المسببة للعنف، الأمر الذي يدفعهم ويوجههم نحو التعايش السلمي والتفاعل مع الاخر المختلف عنهم في مصالحه وأهدافه(علي وحمد ،2023،ص170).

اذ يعزز السلم المجتمعي التماسك الاجتماعي والمرونة من خلال تعزيز العلاقات الشخصية والثقة والتضامن داخل المجتمعات، ويساهم السلم المجتمعي في منع الصراعات وحلها من خلال توفير منصات للحوار والتفاوض والمصالحة بين مختلف اصحاب المصلحة، اذ انه يعزز بناء الثقة وتحويل الصراع من خلال تشجيع التواصل المفتوح والتعاطف والتفاهم بين الفئات الاجتماعية المتنوعة حيث ان الثقة بين المجتمعات وقوات الأمن امر ضروري لفعالية الشرطة ومنع الجريمة والحفاظ على النظام العام(الثابت وحسن ،2025،ص308).

ويؤدي العنف الى تقويض التعايش السلمي بشكل مباشر عبر تفكيك النسيج الاجتماعي، ويترجم العنف الى صراعات طائفية وخسائر جسدية ونفسية، وزعزعة الاستقرار، مما يعيق دولة المواطنة ويؤدي الى تقسيم المجتمعات، كما يظهر في حالات عدة، ويعد التسامح ركيزة اساسية للتعايش السلمي ونبذ العنف، كما ان وجود بيئة تتسم بالقدرة على تقبل الاختلافات وتتسم بالمرونة، يسهم بشكل مباشر في زيادة مستوى الثقة بين مختلف المجموعات والافراد، ونتيجة لذلك، تتلاشى المخاوف التي غالبا ما تكون سببا رئيسا في تفاقم العنف وعدم الاستقرار، مما يفسح المجال امام بناء مجتمع اكثر تماسكا وقدرة على التعاون، هذا الامر لا يقتصر فقط على الجانب النفسي، بل يمتد ليشمل الوقاية من الصراعات الداخلية، فالتعايش الفعال يتيح اليات متنوعة للتعامل مع الخلافات قبل ان تتفاقم من خلال الاحتواء وهي الية سلبية تهدف الى احتواء الخلافات ومنع انتشارها والتحاور البناء، وهي الية ايجابية تسعى لحل المشكلات عبر النقاش والتفاهم، يمكن تقليل احتمالية تحول النزاعات الفردية او الجماعية الى تهديدات امنية شاملة تزعزع استقرار المجتمع بأكمله(عبد المجيد،2026،ص308).

وعليه يمكن القول، بان تأثير العنف على السلم المجتمعي خطير وفعال، لأنه لا يقتصر على الافراد فقط، بل يمتد ليهدد استقرار المجتمع بأكمله وفي مجالات عدة يمكن تلخصيها بما يلي :

أولا: الناحية الاجتماعية:

إن الأثر الاجتماعي الواسع النطاق للعنف عميق، إذ يؤدي إلى زيادة ملحوظة في انعدام الأمن المجتمعي، وتصاعد في الأنشطة الإجرامية، وحالة من الذعر على نطاق واسع، ومناخ عام من الخوف. كما أنه يُسرّع من تفكك الأسر ويُقوّض القيم الأساسية للتسامح والتعايش السلمي. في الوقت نفسه، غالبًا ما تُشكّل الظروف الأسرية للجاني عوامل مُسبّبة حاسمة. وقد تشمل هذه الظروف تفاعلًا مُعقّدًا بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر المستوطن، وعدم كفاية الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، والسكن غير اللائق. وإلى جانب الحرمان المادي، يُساهم نمط الحياة الأسرية بشكل عام، بما في ذلك

ديناميكيات الحي، وتكرار الخلافات التي غالبًا ما تتفاقم بفعل الضغوط الخارجية، وعدم التوافق الزوجي الجوهري، بشكل كبير. وتشمل العوامل المؤثرة الأخرى المستويات الثقافية والتعليمية لأفراد الأسرة، ومهنة الجاني، ومعتقداته الدينية، وطبيعة العلاقات المعقّدة بين جميع الأطراف المعنية. تُشكّل هذه العناصر مجتمعةً أرضًا خصبة لظهور السلوك العنيف واستمراره.

ثانيا: الناحية الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا بالغ الأهمية في تفاقم العنف. فعلى وجه التحديد، يُشكل الحرمان المادي والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في المجتمع ضغطًا هائلًا على الأسر، مما يؤثر بشكل مباشر على الدخل اليومي لأفراد المجتمع ويزيد من معدلات البطالة والفقر. وتؤدي هذه الضغوط الاقتصادية حتمًا إلى عدم استقرار اجتماعي واسع النطاق، وانتشار الجريمة، وتفكك الأسر، وزيادة ملحوظة في العنف الأسري. وبينما تشترك أشكال العنف المختلفة في هذه الدوافع الاقتصادية الكامنة، يبرز تمييز جوهري عند النظر في الأهداف النهائية. ففي سياق العنف الأسري، على سبيل المثال، قد لا يسعى الأب إلى تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة من عدوانه على أسرته. بل غالبًا ما يكون عنفه بمثابة متنفس مدمر للإحباط المكبوت والعبء النفسي للفقر، والذي تنتقل آثاره المدمرة بعد ذلك بعنف إلى أسرته. في المقابل، في أشكال أخرى من العنف، يكون الهدف الأساسي والصريح في كثير من الأحيان هو تحقيق مكاسب مادية أو ميزة اقتصادية.(الحارثي،2021،ص165).

ثالثا: الناحية النفسية:

تتجذر جذور العنف في علاقة معقدة ومتبادلة بين العوامل النفسية والاجتماعية. فالمعاناة الاقتصادية والتهميش الاجتماعي، على سبيل المثال، من العوامل المؤثرة بشدة على الصحة النفسية للفرد، مما يهيئ الظروف لظهور نزعات عدوانية. في الوقت نفسه، غالبًا ما يتمتع من عانوا من اضطرابات نفسية أو صدمات بحساسية مفرطة تجاه بيئتهم الاجتماعية. هذه الحساسية المتزايدة قد تخفض عتبة تحملهم، مما يجعلهم أكثر عرضة لنوبات العنف استجابةً للضغوط الاجتماعية أو الظلم المتصوَّر. لذا، فإن فهم العنف يستلزم إدراك هذا التفاعل المعقد، حيث يمكن للهياكل المجتمعية أن تُفاقم مواطن الضعف لدى الأفراد، ويمكن للحالات النفسية الفردية أن تؤثر على ردود أفعالهم تجاه المحفزات الاجتماعية(طالب،2025،ص311).

رابعا: الناحية الثقافية والتعليمية:

قد تُرسّخ بعض النماذج الثقافية، دون قصد، فكرة أن القوة والعنف آليتان مشروعتان، بل وضروريتان، لحل النزاعات. هذه العقلية المتأصلة بعمق قد تنتقل عبر الأجيال، لتصبح جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي وتؤثر على السلوك الجماعي. علاوة على ذلك، يُسهم النقص المنتشر في التعليم الشامل والوعي المجتمعي بشكل كبير في انتشار العنف. فعندما يُحرم الأفراد من

فهم دقيق لحقوقهم ومسؤولياتهم، يصبحون أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات عدوانية، غالبًا بسبب محدودية استراتيجيات إدارة النزاعات البنّاءة. ونتيجة لذلك، يُخلّف العنف آثارًا مدمرة ثقافيًا وتعليميًا عميقة. فهو يُعزز بنشاط "ثقافة القوة" الضارة التي تُعطي الأولوية للإكراه على الحوار العقلاني، مما يُقوّض بشكل منهجي القيم المجتمعية الأساسية مثل التعاطف والاحترام المتبادل والتعايش السلمي. ويتطلب معالجة هذا الأمر نهجًا متعدد الأوجه يتحدى الأعراف الثقافية الراسخة ويستثمر بكثافة في المبادرات التعليمية التي تُعزز التواصل اللاعنفي والمسؤولية المدنية.

خامسا: الناحية السياسية:

ان للمشكلات السياسية والقمع السياسي، والتمييز، والصراعات الدينية أو العرقية دوراً كبيراً في تصاعد الاضطرابات والعنف المجتمعي، كما ويؤدي العنف من الناحية السياسية الى زعزعة استقرار الدولة، واضعاف شرعيتها وهيبتها، وتعطيل العمل المؤسساتي لصالح الحلول الامنية، وينتج عنه احتقان اجتماعي، وانهيار الثقة بين المواطنين والنظام، وتدمير البنية الديمقراطية، مما يعيق التنمية ويخلق بيئة مناسبة لتدخلات خارجية فضلا عن تراجع المشاركة السياسية، ولقد اضحت فرص تنامي العنف السياسي مثارا للجدل والنقاش والبحث(فايد،2011،ص42).

الخاتمة والتوصيات:

الخاتمة:

تُعدّ ظاهرة العنف من أهمّ المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ في البحوث الأكاديمية والتجريبية، وذلك لقدرتها البالغة على تهديد أمن واستقرار المجتمعات البشرية على مستوى العالم. ومن الملاحظ أن جميع المجتمعات، بغض النظر عن تنوع سياقاتها الثقافية، تواجه العنف والجريمة وتداعياتهما المتعددة، وإن تفاوتت أشكالها ودرجاتها. ففي هذا العالم الشاسع، يتكبّد كل مجتمع خسائر فادحة، ليس فقط من حيث الأضرار البشرية والمادية الملموسة التي تُلحقها الجريمة، بل أيضاً من خلال الموارد والجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات في مجال منع الجريمة وإنفاذ القانون. وبينما يُمثّل تحديد الخسائر المادية الناجمة عن النشاط الإجرامي تحدياً كبيراً، فإنّ مهمة تقدير الأضرار المعنوية والأخلاقية والنفسية – كتقويض الثقة، والخوف المستشري، والصدمات النفسية طويلة الأمد – تُعدّ أكثر صعوبة، ولكنها في الوقت نفسه، إن لم تكن أشدّ وطأة، على رفاهية المجتمع. كما يعد العنف من أخطر الظواهر التي تهدد السلم المجتمعي، لما له من اثار مدمرة على الفرد والمجتمع والدولة، ولا يمكن تحقيق السلم المجتمعي الامن خلال معالجة اسباب العنف، ونشر ثقافة السلام، وتعزيز العدالة، وتفعيل دور الاسرة والمؤسسات التربوية والقانونية، فالسلم المجتمعي مسؤولية مشتركة تتطلب تظافر الجهود.

العنف، ظاهرة متأصلة ومتعددة الأبعاد، تتشكل بفعل تفاعل معقد بين عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية. ويتطلب الحد منه نهجًا شموليًا يجمع بين التنشئة الفعالة، ونشر ثقافة التسامح على نطاق واسع، والترويج الفعال للعدالة الاجتماعية، والتطبيق الصارم لقوانين الردع. هذه الآفة القديمة، المتأصلة في المجتمعات البشرية، تمتد آثارها الضارة إلى ما هو أبعد من الأسرة المباشرة، لتتغلغل في النسيج الاجتماعي برمته، نظرًا لأن الأسرة تُشكل حجر الزاوية فيه. ومن المفارقات أن هذه التحديات على مستوى الأسرة قد تفاقمت في ظل التطورات الحديثة، على الرغم من وجود قوانين وتشريعات شاملة تُنظم شؤون الأسرة والمجتمع. وتدعو العديد من المنظمات الدولية بنشاط إلى التطبيق الفعال لهذه الأطر القانونية لتحسين أوضاع الأسرة وتعزيز تنمية المجتمع. ومع ذلك، يبقى الواقع في العديد من المجتمعات العربية غامضًا إلى حد كبير. لقد بات تفاقم المشكلات الاجتماعية، التي يتجسد فيها العنف الأسري وعواقبه السلبية المتعددة، واضحًا للعيان، على الرغم من المحاولات المستمرة لإخفائه. إن أكثر ما يثير القلق في هذه القضية هو كونها من المحرمات الاجتماعية، مما يدفع الكثيرين إلى تفضيل السرية وعدم الإفصاح – غالبًا بدافع الحرص على السمعة، والتمسك بعادات بالية، ومعتقدات خاطئة – متجاهلين، للأسف، المعاناة الهائلة والأزمات العديدة التي يتكبدها ضحايا هذا الوباء الصامت. كما تناولت الدراسة إشكالية العنف كسلوك يستهدف إيذاء الآخرين لفظيا، أو جسديا، أو جنسيا أو نفسيا ومدى تأثيره على المجتمع، كما ان العنف يضعف ترابط المجتمع ويعرقل وظائفها الحيوية والشمولية لذا يجب استخدام وسائل الإعلام ومراكز التوجيه والمناهج الدراسية لنشر الوعي بثقافة التسامح ونبذ العنف بكل صوره خاصة ما يؤثر على البناء العقلي والنفسي والجسدي والاجتماعي مع محاولة إعطاء بعض المقترحات للحد من هذه الظاهرة وانعكاساتها على الأمن المجتمعي.

التوصيات:

1- انشاء الية من خلال الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية لوضع قسم خاص بتلقي بلاغات المواطنين ضد انواع العنف المختلفة، موقع تلقي شكاوى المواطنين مع احالتها للجهات المختصة بالفحص والرد، ويمكن من خلال ذلك حفظ تلك البلاغات بقواعد بيانات لرصد الاماكن والاوقات التي يكثر بها ارتكاب جرائم العنف بأصنافها وتقسيماتها المختلفة واعداد الاحصائيات والرسوم البيانية الموضحة لحجم واتجاه المشكلة ،واماكن وتوقيتات ومواسم وقوعها لمعاونة متخذي القرار حيث ان فهم كافة ابعاد المشكلة من مختلف الاوجه هو اقصر الطرق لحلها.

2- عقد دورات تدريبية وتعليمية وتثقيفية للتوعية بمخاطر العنف بأنواعه المختلفة وابعاده واثاره المتنوعة على الامن المجتمعي مع اعداد النشرات والكتيبات اللازمة لذلك.

3- اضافة موضوع العنف المجتمعي، وانواعه، ومسبباته، واضراره والعقوبات المترتبة عليه ضمن برامج التدريب الثقافي لجميع فئات الامن.

4- توجيه العناية نحو الفئات الهشة للتعرف على مثيرات العنف لديها ومحاولة خفضها.

5 .إجراء تحقيقات علمية معمقة في حالات العنف لاستكشاف الأبعاد العضوية والنفسية والاجتماعية الكامنة التي تستدعي تدخلاً وعلاجاً موجهين. ينبغي أن تُسهم هذه الأبحاث في وضع استراتيجيات وقائية واستجابة قائمة على الأدلة.

6 .تنفيذ برامج تدريبية فعّالة مصممة لتعزيز المهارات الاجتماعية الأساسية، مثل التواصل الفعّال، وحل النزاعات، وتحمّل الإحباط. من خلال تزويد الأفراد بهذه الكفاءات، يمكن الحدّ بشكل كبير من النزعات العدوانية، مما يُعزز التفاعلات الشخصية البنّاءة.

7 .إشراك الزعماء الدينيين بفعالية في نشر خطاب قوي يدين العنف بشكل قاطع، ويدافع عن قيم الاحترام والتعاطف والتضامن بين جميع فئات المجتمع وأفراده. يمكن أن يكون لسلطتهم الأخلاقية دورٌ فعّال في تشكيل مواقف المجتمع.

8 .غرس المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في السلامة الجسدية والحماية من جميع أشكال العنف، في عقول ومعتقدات الأفراد منذ الصغر. يمكن تحقيق ذلك بفعالية من خلال دمجها المنهجي في المناهج التعليمية على جميع المستويات.

٩ .إطلاق حملات مستمرة لنشر الوعي وغرس التسامح، والعمل بنشاط على تعزيز ثقافة السلام الاجتماعي ورفض العنف رفضًا قاطعًا بجميع أشكاله. ينبغي أن تهدف هذه المبادرات إلى تغيير المعايير المجتمعية نحو اللاعنف والتفاهم المتبادل.

قائمة المصادر والمراجع

- أماني السيد عبد الحميد حسن، العنف الأسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف لعينة من الشباب الجامعي (دراسة سيكومترية – إكلينيكية)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2009، ص 16.
- أمل إسماعيل عايز وسماهر مصطفى يونس، دور الإرشاد النفسي (الجمعي) في خفض العنف الأسري لدى الأطفال والمراهقين، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (6)، العدد (9)، ص 458.
- إسماعيل باقي محمد الأسدي، العنف سببه وأنواعه وأدواره وسبل المعالجة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، المجلد (3)، العدد (11)، 2006، ص 34.
- بتول حسين علوان، العنف في مراجعات مفكري الحركات الإسلامية، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (49)، 2011، ص 91.
- حوراء ثامر شاكر، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع العراقي، بحث مقدم إلى كلية التربية للبنات، جامعة القادسية، 2018، ص 7.
- سوسن فايد، ظاهرة العنف السياسي في المجتمع المصري – آراء ذوي الخبرة حول المكون الثقافي المهيئ للظاهرة، المجلة الجنائية القومية، مصر، المجلد (54)، العدد (2)، 2011، ص 42.
- عالية عبد الأمير عبد المجيد، مفهوم التعايش السلمي وإسهامه في تحقيق الأمن المجتمعي: العراق بعد العام 2003م أنموذجاً، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد (65)، 2026، ص 308.
- عبد الرحمن الأحمد، مظاهر العنف وصوره، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، مصر، العدد (134)، ج1، 2021، ص 15.
- عبدي فاطمة، ماهية العنف (مفهومه، أنواعه، مظاهره، وأهم النظريات المفسرة له)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد (27)، العدد (1)، 2023، ص 38.
- عزة أحمد سعد الله، أشكال وأنواع ومسببات العنف ضد النساء والفتيات المبني على النوع الاجتماعي، مركز شؤون المرأة، غزة، 2021، ص 8.
- علي سعيد مرعي الحارثي، العنف الأسري وأثره على المعنفات، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد (29)، 2021، ص 165.
- فاطمة عبد علي الثابت وموج علي حسين، السلم المجتمعي ودوره في الأمن المستدام: دراسة سوسيولوجية تحليلية لمواجهة التطرف والإرهاب، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة بابل، المجلد (28)، العدد (2)، 2025، ص 479.

- قاسم طالب، العنف في المجتمع ظاهرة نفسية واجتماعية ذات جذور بيولوجية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية (أوراق ثقافية)، جامعة واسط، العدد (37)، 2025، ص 311.
- لولوة البورشيد، مظاهر العنف المجتمعي: الأسباب والحلول الممكنة، متاح على الرابط: .
- محمد البيومي، العنف الأسري: أسبابه، آثاره وعلاجه في الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، المجلد (9)، العدد (32)، 2016، ص 181.
- محمد حجازي، أثر الأوضاع الاقتصادية المتغيرة على ظاهرة العنف – دراسة للعوامل وبعض الجوانب الوقائية –، حَوْليات جامعة الجزائر، الجزائر، المجلد (35)، العدد (1)، 2021، ص 421.
- هدى صالح العيساوي، العنف الأسري أسبابه وآثاره — دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة كلية التربية للبنات، العراق، المجلد (25)، العدد (1)، 2014، ص 7.
- هشام عز الدين مجيد علي وخير الله سبهان عبد الله حمد، مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، المجلد (1)، العدد (46)، 2023، ص 170.

Issue - 26 - Part 2- March - 2026 - Year 5 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

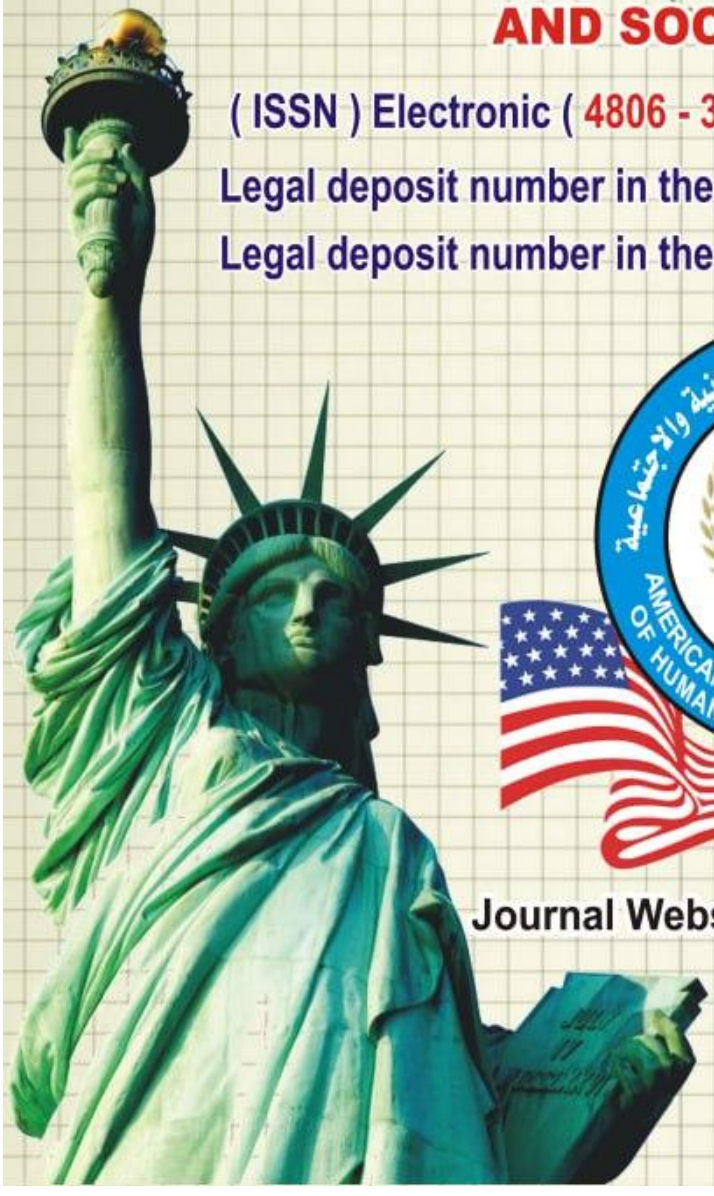

Journal Website : https://iajphss.us/